مشهد العلاقات الخارجية

مهند مصطفى

تحت المجهر	■ تعيين يائير لبيد وزيرًا للخارجية بموجب اتفاق التناوب مع نفتالي بينيت، ولبيد يُعيد النظر في سياسات بنيامين نتنياهو الخارجية ■ مسعى لترميم العلاقة الإسرائيلية مع الحزب الديمقراطي الأميركي ■ الحرب الروسية على أوكرانيا تخلق فرصًا وتحديات حقيقية أمام إسرائيل ■ تحسّن في العلاقات مع الأردن واختلافات حول تقييم الآثار الاستراتيجية لاتفاقيات «أبراهام» ■ العلاقة الإسرائيلية/ الصينية تتطور باتجاه تعاون اقتصادي/ لوجستي أوسع.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والإسرائيلي إسحق هرتسوغ، يستعرضان حرس الشرف، حيث وصل الأخير إلى أنقرة يوم ٩ آذار ٢٠٢٢. (إ.ب.أ)

الملخص التنفيذي

بعد سنوات على سيطرة بنيامين نتنياهو على ملف العلاقات الخارجية والتحالفات التي أقامها، يسعى يائير لبيد إلى إعادة علاقات إسرائيل إلى «توازنها» مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية المركزية.

تغيّر في الخطاب الدبلوماسي العام في ظلّ «حكومة التغيير»، وسعي إلى «ترميم «صورة إسرائيل وإعادة تسويقها» كدولة «ديمقراطية» تربطها «قيم مشتركة» مع الدول الغربية المركزية، والابتعاد قدر الممكن عن الأنظمة اليمينية الشعبوية التي تحالَف معها نتنياهو.

محاولة تجنّب الصدّام مع روسيا، وعدم اتخاذ موقف واضح ضد حرب روسيا على أوكرانيا كي لا يمسّ ذلك نشاط إسرائيل في سورية، والسعي للعب دور الوسيط لتجنّب الاصطفاف الواضح.

تحسّن في علاقات إسرائيل والأردن ومصر وتركيا، وتوقيع عشرات الاتفاقيات بين دول «السلام الإبراهيمي» وإسرائيل، وعودة إسرائيل بعد ١٩ عامًا إلى الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب، وصراعات في الاتحاد حول ذلك.

تدفع تقارير المؤسسات الدولية التي تتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب وزارة الخارجية إلى الاهتمام بشكل أكثر جدية بمشاريع دعائية لإسرائيل، بموازاة مساعي نزع الشرعية عن السردية الفلسطينية.

مقدمة

يتابع هذا الفصل أهم الأحداث والتطورات التي شهدتها علاقات إسرائيل الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي خلال عام ٢٠٢١، ويعرّج على الأحداث المستجدّة مع بدايات ٢٠٢٢. ويركّز، بشكل خاص، على السياسات الدبلوماسية بعد إقامة حكومة «التغيير» برئاسة نفتالي بينيت، وتعيين يائير لبيد وزيرًا للخارجية، بعد أكثر من عقد على هيمنة بنيامين نتنياهو على هذه الوزارة. في هذا السياق، وبعد أقل من عام على تنصيب يائير لبيد وزيرًا للخارجية ضمن حكومة التناوب بينيت/ لبيد في حزيران ٢٠٢١، يمكن الإشارة إلى المستجدات الآتية:

استعادة وزارة الخارجية دورها وعادت إلى الواجهة بعد تراجعها في السنوات السابقة وخضوعها لنتنياهو.

تم اعتماد التقسيم الوظائفي في إدارة السياسة الخارجية، وإنهاء سيطرة الفرد الواحد على الملفات كافة.

طرأ تغيير في الخطاب الدبلوماسي العام، وسعي إلى «ترميم» صورة إسرائيل وإعادة تسويق» صورتها بوصفها دولة «ديمقراطية» تربطها «قيم مشتركة» مع الدول الغربية المركزية.

١. عودة دور وزارة الخارجية إلى الواجهة بعد تراجعها في السنوات السابقة وخضوعها لنتنياهو الذي لعب دور وزير الخارجية الفعلي لإسرائيل، وهيمن على إدارة الملفات الخارجية الإقليمية والدولية كافة، بموازاة تعزيز «المؤسساتية» ودور المستويات التنظيمية والبيروقراطية في الوزارة، وانعكاس ذلك على تفعيل الكثير من الوظائف التي كانت مجمّدة خلال فترة حكومة نتنياهو، وفي استلام لبيد مجموعة كبيرة من الملفات التي كان يديرها نتنياهو بشكل مباشر باستقلالية عن وزارة الخارجية، لا سيّما العلاقة مع أوروبا والدول العربية.

٢. التقسيم الوظائفي في إدارة السياسة الخارجية، وإنهاء سيطرة الفرد الواحد على الملفات كافة. يبرز هنا دور ثلاث شخصيات مركزية في الحكومة: أولاً، رئيس الحكومة بينيت الذي يدير ملف العلاقة مع الولايات المتحدة والملف النووي الإيراني بالأساس، ومؤخرًا يدير ملف الأزمة الأوكرانية. ثانيًا، «وزير الدفاع» بني غانتس الذي يدير العلاقة مع السلطة الفلسطينية والدول العربية في الجانبين الأمني/ العسكري. وثالثًا، لبيد الذي يُدير ملف أوروبا والدول العربية كما ذكرنا أعلاه. يُعيد تقاسم الأدوار الوزن للوزارة، وفي بعض الأحيان ينتج ذلك تناقضًا في إدارة الملفات المتقاطعة أو المنفصلة.

٣. تغيير في الخطاب الدبلوماسي العام، وسعي إلى «ترميم» صورة إسرائيل وإعادة تسويق» صورتها بوصفها دولة «ديمقراطية» تربطها «قيم مشتركة» مع الدول الغربية المركزية. تأتي مساعي «الترميم» هذه بعد سنوات على قيام نتنياهو بتعميق العلاقة بين إسرائيل والأنظمة

اليمينية الشعبوية والترامبية والأفنجيلية. ولا يعني هذا فعليًا تغييرًا حقيقيًا في العلاقات بقدر ما يحاول «ترميم» صورة إسرائيل، وهو ما ينعكس بشكل واضح في استمرار التنسيق بين أنظمة شعبوية كالنظام الهنغاري، وإعادة دور منظمات الدعاية والترويج لإسرائيل (الهسباراه) من خلال إحياء مشروع «كونسيرت» الذي كان قد سجل فشلاً ذريعًا في عهد الحكومة السابقة، وأُغلق لعدم جدواه على الرغم من الميزانيات الضخمة المحولة إليه.

في هذا الفصل، نرصد ثابت السياسة الخارجية الإسرائيلية ومتغيرها ونحلّله بعد عقد على حُكم نتنياهو، ومع تنصيب يائير لبيد وزيرًا للخارجية، وذلك في ثلاثة مستويات: المستوى الدولي؛ ونسعى من خلاله لوضع تصور أولي للحرب الروسية/ الأوكرانية التي ما زالت تتدحرج. في المستوى الإقليمي. بعد عام على اتفاقيات «أبراهام». وأخيرًا إسرائيل والمؤسسات الدولية.

١. السياسة الإسرائيلية على المستوى الدولي

يلخص لبيد إلى أن عقد نتنياهو أضرّ بعلاقات إسرائيل مع حلفائها التقليديين، خاصةً الولايات المتحدة، بسبب تفضيله المصالح المباشرة وإهمال «القيّم المشتركة»، حيث يتّهم نتنياهو بأنه تبنّى «التشاؤم الدبلوماسي» الذي اعتبر بموجبه أن كل قرار ضدّ إسرائيل معاداة للسامية، وهو ما أدّى إلى كسل دبلوماسي ساهم في إفراغ الدبلوماسية الإسرائيلية من مهمتها، والعمل سنوات طويلة دون وزير خارجية فاعل، وإغلاق مُمثليات إسرائيلية في العالم، وتقليص ميزانية وزارة الخارجية، وإبقاء عشرات السفارات دون مناصب، وتجاهل التغييرات العميقة في المجتمع الأميركي والأوروبي، «وبعدها نتباكى لأنهم لا يفهموننا».[١] ضمن هذا المنظور، طرح لبيد رؤيته الجديدة على أساس إعادة ترميم «الضرر» الذي أحدثه عقد نتنياهو من حيث العلاقات التقليدية مع الحلفاء، وإعادة ترميم «سمعة» إسرائيل الدولية.

١.١ العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية: على الرغم من مساعي ترميم العلاقة. ظهور خلافات في الملف الإيراني

تبنّت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بينيت/ لبيد توجّهًا براغماتيًا في إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية عمومًا، وفي ما يتعلّق بالملف النووي الإيراني على وجه الخصوص. وتراهن الحكومة الحالية على أن إدارة هذا الملف بين الدولتين بطريقة لا تتضمّن مواجهات علنيّة، سيؤدي إلى التأثير في سياسة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تجاه هذا الموضوع. بيد أنه تبيّن للحكومة الإسرائيلية مع الوقت، وبعد مرور عام على رئاسة بايدن، أن إدارته مُصّرة ومثابرة على موقفها بتوقيع اتفاق نووي مع إيران، وإعطاء الأولوية للمسار الدبلوماسي على حساب مسارات أخرى.

أدركت إسرائيل منذ فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية أن الأخير سوف يفتح ملف الاتفاق النووي مع إيران الذي انسحبت منه الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب عام ٢٠١٨. وفعلا بدأت المحادثات بين الطرفين (الولايات المتحدة وإيران) حول اتفاق نووي جديد، رافقه التوصل إلى تفاهمات بين وكالة الطاقة الذرية وإيران في شباط ٢٠٢٠، على فتح المشروع النووي الإيراني لرقابة الوكالة، الذي انتهت مدته في ٢٤ حزيران ٢٠٢٠، بعد تمديده شهراً إضافياً.

تُشير التقديرات إلى أن الحكومة الحالية فور بدء زمام أعمالها توصّلت إلى قناعة مفادها أن قدرتها على التأثير على الاتفاق النووي الجديد مع إيران قليلة، لذلك، تبذل جهودًا حثيثة من أجل تنسيق المواقف بين الحكومة الحالية وإدارة بايدن بهدف التأثير عليها. تُوجّت هذه الجهود بزيارة نفتالي بينيت للولايات المتحدة في آب المنصرم، حيث كان الملف النووي الإيراني في مركزها.

عندما شغل منصب رئيس الحكومة، رفض نتنياهو مجرّد وضع تحفّظات على الاتفاق النووي الآخذ بالتبلور بين إدارة بايدن وإيران، وفرض على ممثلي المؤسسة الأمنية الإسرائيلية الذين كانوا يلتقون نظرائهم الأميركيين عدمَ التعاطي مع بنود مسودة المقترح الأميركي للاتفاق، لأنه اعتبر أن مجرد نقاش تفاصيله سيعني قبول إسرائيل به.[٢] في المقابل، كان موقف «وزير الدفاع» في حكومة بنيامين نتنياهو، بيني غانتس – الذي عبّر عنه خلال زيارته واشنطن ولقائه وزير الدفاع الأميركي في نيسان ٢٠٢٠ – أن على إسرائيل أن تكون مع الولايات المتحدة وبتوافق معها في ما يتعلّق بالاتفاق النووي، من أجل التأثير عليه. وذلك على عكس ما حدث فترة باراك أوباما، حيث تم توقيع الاتفاق دون دور أو تأثير إسرائيليين، بسبب الخلاف بين نتنياهو وأوباما حول هذا الملف وتداعيات ذلك على العلاقة بينهما.[٣]

تُشير التقديرات إلى أن الحكومة الحالية فور بدء زمام أعمالها توصّلت إلى قناعة مفادها أن قدرتها على التأثير على الاتفاق الجديد قليلة، لذلك، تبذل جهودًا حثيثة من أجل تنسيق المواقف بين الحكومة الحالية وإدارة بايدن بهدف التأثير عليها.[٤] تُوجّت هذه الجهود بزيارة نفتالي بينيت للولايات المتحدة في آب المنصرم، حيث كان الملف النووي الإيراني في مركزها. جاءت زيارة بينيت هذه من أجل التعبير عن توجّه جديد مع الولايات المتحدة، والعودة إلى اتخاذ موقف الحياد من الأطراف المتصارعة في المشهد السياسي الأميركي، حيث ترى حكومة بينيت/ لبيد أن حكومات بنيامين نتنياهو ونهجه أخرجا إسرائيل من حالة «الإجماع فوق الحزبي» في الولايات المتحدة، من خلال التماهي الكبير الذي كان بين ترامب ونتنياهو، مما خلق توترًا بين الحكومة الإسرائيلية والحزب الديمقراطي.

كان بينت حدّد أربعة أهداف لزيارته الولايات المتحدة: خلق علاقة شخصية مع بايدن وبين الأطقم المهنية للبلدين، إطلاع الإدارة الأميركية على الخطة الاستراتيجية الجديدة لمواجهة إيران، وجعل الرئيس الأميركي يطلق تصريحًا حول إلغاء تأشيرات السفر للإسرائيليين، وتعهّد أميركي بتعبئة مخزون الصواريخ للقبة الحديدية بقيمة مليار دولار، الذي أقرّته الإدارة الأميركية وانتقل لإقرار الكونغرس. على الرغم

من التصريحات التي أعقبت اللقاء فإنه اتضح أن اللقاء لم يحقّق المنشود، وظهرت خلافات بين الطرفين خاصة في الملف الأساسي وهو الملف الإيراني.

خلاف حول الملف النووي الإيراني: المهمة الأساسية لزيارة بينيت كانت تتعلّق بالملف النووي الإيراني، ونقل موقف الحكومة الإسرائيلية من مباحثات الاتفاق النووي وخياراتها المستقبلية في التعامل مع المشروع النووي، وطرْح هذه الخيارات أمام الإدارة الأميركية. حيث يتفق الطرفان الجديدان (حكومة بينيت/ لبيد وإدارة بايدن) على أن الإدارات السابقة في البلدين كانت السبب في تأزّم مسألة الملف النووي الإيراني. فعشية سفره قال بينيت إن الحكومة الجديدة استلمت إرثًا صعبًا من الحكومة الإسرائيلية السابقة، تمثّل في تقدّم المشروع النووي الإيراني نحو مراحل جديدة،[٥] مشددًا على أن نتنياهو ترك وراءه إيران أكثر عدوانية. في المقابل، صرّحت الناطقة باسم البيت الأبيض بعد انتهاء لقاء بينيت/ بايدن بأن نهج إدارة ترامب السابقة مسؤول عن الوضع الراهن مع إيران.[٦]

التهديد العسكري الإسرائيلي على الطاولة كخيار حقيقي، مثلًا تعهد رئيس الموساد الإسرائيلي، دادي برنيع، وبتصريح غير مسبوق، تَعهد شخصيًا وباسم «الموساد» بأنه لن يكون لإيران سلاح نووي، علاوةً على ذلك، صرّح رئيس الحكومة بينيت، بأنه لن يتردّد في مخالفة الولايات المتحدة الرأي في هذه المسألة

في البداية، لم تعلن حكومة بينيت/ لبيد بشكل رسمي موقفًا علنيًا معارضًا للاتفاق مع إيران، لكن بينيت صرّح قبل سفره إلى واشنطن بأن المرحلة الراهنة هي مرحلة حاسمة لصدّ إيران من خلال استراتيجية واضحة، وليس العودة إلى اتفاق انتهت صلاحيته. يوضّح تصريح بينيت حول الاتفاق، الذي أطلقه لأول مرة بهذه الحدّة، عن خلافات داخل الحكومة الإسرائيلية، فموقف «وزير الدفاع» بيني غانتس ووزير الخارجية لبيد كان يدفع بعدم الخروج بموقف معارض واضح وعلني ضد الاتفاق. ويبدو أن بينيت سيحاول أن ينقل للإدارة الأميركية أن إيران اقتربت إلى «نقطة الانطلاق» أكثر مما كان عشية اتفاق عام ٢٠١٥. وفي تصريح له عشية سفره قال بينيت: «سأقول للرئيس بايدن إن هذا هو الوقت لوقف الإيرانيين، وإيقاف هذا الأمر، وعدم إعطائهم حبل نجاة على شكل دخول في اتفاق نووي من جديد انتهى وقته». وأضاف: «سوف نعرض خطة منهجية، التي قمنا بتحضيرها في الشهور الأخيرة، لوقف الإيرانيين، سواء في الجانب النووي أو في جانب اعتداءاتها الإقليمية».[٧]

وعلى الرغم من تصريحات بينيت عن نجاح الزيارة، فإنه اتضح للحكومة الإسرائيلية لاحقًا، أنها فشلت في إقناع الولايات المتحدة بوجهة نظرها فيما يتعلّق بالملف الإيراني، وبرزت مؤشرات تُبيّن أن إدارة بايدن ماضية في طريق التوصّل إلى اتفاق نووي مع إيران. بناءً على المؤشرات السابقة، صعّدت حكومةُ بينت/ لبيد خطابها الناقد للمباحثات في فيينا، وتحديدًا عشية انطلاق الجولة السابعة من المفاوضات في نهاية تشرين الثاني الماضي. وقامت الحكومة بنشاط حثيث في الولايات المتحدة من أجل إقناعها بالعدول عن سياستها الحالية ووضع التهديد العسكري على الطاولة كخيار حقيقي.

ففي خطاب ألقاه رئيس الموساد الإسرائيلي، دادي برنيع، وبتصريح غير مسبوق، تَعهد شخصيًّا وباسم «الموساد» بأنه لن يكون لإيران سلاح نووي،[٨] علاوةً على ذلك، صرّح رئيس الحكومة بينيت، بأنه لن يتردّد في مخالفة الولايات المتحدة الرأي، وهي أهم حليف استراتيجي لإسرائيل فيما يتعلّق بإدارتها الملف النووي الإيراني. قامت الحكومة بنشاط حثيث في الولايات المتحدة من أجل إقناعها بالعدول عن سياستها الحالية، حيث سافر إلى واشنطن كبار المسؤولين الإسرائيليين، من سياسيين وأمنيين من ضمنهم «وزير الدفاع» بيني غانتس، الذي سافر للولايات المتحدة، الخميس ٢٠٢١/١٢/٩، ورئيس «الموساد» الذي وصل الولايات المتحدة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦. تمحورت المباحثات الدبلوماسية والأمنية الإسرائيلية في الولايات المتحدة حول إضعاف الموقف الإيراني في الجولات الآتية من خلال تقديم أدلّة استخباراتية إلى المسؤولين الأميركيين تكشف عن الخطوات والإجراءات الإيرانية السرية لتطوير سلاح نووي، وإقناع الولايات المتحدة بوضع التهديد العسكري على الطاولة كخيار صادق وحقيقي، وأن يشتمل الاتفاق على تعهّد إيراني بالانسحاب من سورية، وضمان التفوّق الجوي الإسرائيلي في المنطقة في السنوات القادمة، بالإضافة إلى فرض عقوبات على إيران على كل مخالفة لها بشأن مشروعها النووي.

في السادس من كانون الأول، انضمت إسرائيل رسميًا لبرنامج «Horizon Europe» التابع للاتحاد الأوروبي، الذي يعد أكبر وأضخم مشروع بحثي للاتحاد الأوروبي، وسيغطي الأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٧ بميزانية تصل إلى ٩٥ مليار دولار، وسيتمكّن الباحثون الإسرائيليون من الاستثمار في مبادرات علمية وبحثيّة والمشاركة في المشاريع المختلفة. كان الباحثون الإسرائيليون تلقّوا في «مشروع هورايزون» الذي استمرّ سبع سنوات وانتهى في ٢٠٢٠ نحو ٧٤٠مليون يورو.

توافق على تجميد فتح القنصلية الأميركية في القدس: خلال تشرين الثاني طُرحت من جديد مسألة فتح القنصلية الأميركية في القدس، لا سيّما بعد أن صادقت الكنيست على موازنة الدولة، حيث أجّلت الإدارة الأميركية هذه المسألة إلى ما بعد المصادقة على الموازنة. وبعد المصادقة على الموازنة الحكومية، سارع بينيت ولبيد إلى عقد مؤتمر صحافي أعلن فيه الاثنان عن معارضتهما فتح القنصلية الأميركية في القدس. قال بينيت إنه لا مكان لقنصلية أميركية في القدس تخدم الفلسطينيين، موضحًا: «أننا عبّرنا عن موقفنا بمثابرة، وهدوء دون دراما، وآمل أن يتم تفهمها». في المقابل، قال لبيد: إذا أرادت الولايات المتحدة فتح قنصلية في رام الله «فليس لدينا مشكلة في ذلك».[٩] حتى الآن لم يتم افتتاح القنصلية الأميركية في القدس، ما يشي بوجود توافق أميركي إسرائيلي على هذه القضية، على الأقل في المرحلة الحالية.

١.٢ العلاقة مع دول الاتحاد الأوروبي

العودة للعلاقات مع الدول الغربية المركزية: عملت الحكومة الإسرائيلية الحالية على إعادة تقوية تواصلها مع الدول المركزية في أوروبا (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)، مقابل التخفيف من قوة تحالفها ورهانها على

الأنظمة التي تحكمها أحزاب اليمين الشعبوي المتطرّف، التي عمل نتنياهو كثيرًا لبناء تحالف معها في أوروبا معتمدًا على التماهي في التوجّهات الأيديولوجية اليمينية المشتركة.

على صعيد العلاقة مع ألمانيا؛ في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١، زارت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إسرائيل قُبيل تركها منصبها، حيث توطدت العلاقات الألمانية الإسرائيلية خلال عهد ميركل بشكلٍ كبير لا سيّما في المجال العسكري، وتحديدًا في مجال الغواصات العسكرية. خلال زيارتها، أكّدت ميركل لرئيس الحكومة بينيت أن ألمانيا ستبقى ملتزمة بأمن إسرائيل بغض النظر عن الحكومة التي ستأتي بعدها. مع ذلك، فهناك تخوّف في إسرائيل من أن المستشار الألماني الجديد لن يكون لديه مستوى الالتزام نفسه تجاهها مثل ميركل، خاصة في المسائل الأمنية.

تمحور اللقاء بين بينيت وميركل على مسألة الملف النووي الإيراني، حيث تدعم ألمانيا مسار العودة للمباحثات النووية للوصول لتسوية حول هذا الملف. فقد أكدت ميركل ضرورة مواجهة التهديد النووي الإيراني، لكنّها ترى في المسار الدبلوماسي الخيار الأفضل حاليًا لمواجهة ذلك. في المقابل، أشار بينيت إلى أن توجهات المصالحة من الدول الكبرى تُفسَّر في إيران على أنها ضعف، وإسرائيل ستواجه المشروع النووي الإيراني بالأفعال لا بالأقوال، وأنها في مواجهة يومية مع المشروع النووي من أجل كبح جماحه.

على صعيد آخر، أكدت ميركل، في المؤتمر الصحافي الذي عقدته مع بينيت، الموقف الألماني الداعم لحلّ الدولتين، وحقّ الفلسطينيين في العيش على أرضهم بأمان، وأضافت: «يجب الاهتمام بجيران إسرائيل، هناك طريقة واحدة لذلك وهي الصحيحة»، قاصدةً إقامة دولة فلسطينية.[١٠] مع استلام أولف شولتز منصب المستشار الألماني، جدّدت إسرائيل التعاقد مع ألمانيا على شراء ثلاث غواصات متقدّمة، كان من المفترض أن تتسلّمها في عهد ميركل.[١١]

في السادس من كانون الأول، انضمت إسرائيل رسميًا لبرنامج «Horizon Europe» التابع للاتحاد الأوروبي، بعد أشهر من النقاشات الداخلية حول السماح لها بالمشاركة في بعض المشاريع التي تعتبر ذات حساسية أمنية عالية، وسعي الاتحاد الأوروبي إلى وضع حدود مع الدول خارجه، ويتضّمن المشروع الذي أثار النقاش مشروع الحاسوب الكمومي،[١٢] وتم قبول انضمام إسرائيل للمشروع لاحقًا بما في ذلك المشاركة في مشروع الحاسوب الكمومي، لكن مع إبقاء برنامج الفضاء الأوروبي خارج مشاركة الباحثين الإسرائيليين.[١٣] ويُعد مشروع «هورايزون أوروبا» أكبر وأضخم مشروع بحثي للاتحاد الأوروبي، وسيغطي الأعوام ٢٠٢١–٢٠٢٧ بميزانية تصل إلى ٩٥ مليار دولار، وسيتمكّن الباحثون الإسرائيليون من الاستثمار في مبادرات علمية وبحثيّة والمشاركة في المشاريع المختلفة. كان الباحثون الإسرائيليون تلقّوا في «مشروع هورايزون» الذي استمرّ سبع سنوات وانتهى في ٢٠٢٠ نحو ٧٤٠ مليون يورو. وفي إطار المشروع السابق تم تقديم ١٥ ألف طلب من إسرائيل للتمويل، نجح منها ٢٠٠٠ متقدّم في الحصول على ١٦٦١ منحة بمبلغ ١,٢٨ مليار يورو، وكان ٦٤٪ من المتقدّمين من الجامعات ومراكز الأبحاث و٣٤٪ من المجالات الصناعية و٢٪ من جهات عامة.[١٤]

يُعد هذا البرنامج من البرامج المهمّة في إسرائيل في مجال البحث العلمي والتطوير، حيث يُشكّل العمود الفقري في مجال دعم البحوث العلمية في المؤسسات الأكاديمية والبحثية الإسرائيلية. فإسرائيل عضو في البرنامج منذ عام ١٩٩٦، وفي إطاره نُفذ نحو ٥٠٠ مشروع بحثي. ويشترط الاتحاد الأوروبي عدم استخدام ميزانية البرنامج في الضفة الغربية، ويمنع مؤسسات إسرائيلية أكاديمية وبحثية موجودة في الضفة الغربية من المشاركة في البرنامج. منذ العام ٢٠١٣ قرّر الاتحاد الأوروبي منع الدول الأعضاء فيه من تقديم تمويل، ومنح وجوائز بحثية أو التعاون مع مؤسسات إسرائيلية في المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية، ومؤسسات في القدس والجولان. مع ذلك، فإن الحكومات الإسرائيلية تُوقع على الانضمام للبرنامج كل مرة حتى بوجود حكومات يمينية، لإدراكها أهمية البرنامج في تطوير البحث العلمي في المؤسسات الإسرائيلية.

١.٣ العلاقة مع روسيا والأزمة الأوكرانية

جاء تقرير «مدار» لهذا العام في خِضَم الحرب الروسية على أوكرانيا، وفي ظلّ خلخلة العلاقات الدولية عامة. حيث من المتوقّع أن تُعيد هذه الحرب تشكيل العلاقة الإسرائيلية مع روسيا مجددًا. في ظلّ استمرار المعارك وتدحرجها، من الصعب التكهن بالكيفية التي ستتشكّل فيها العلاقات الإسرائيلية الروسية، وكيفية تأثيرها على إدارة الملفات المشتركة التي ترتبط بالأساس بـ «التموضع الإيراني» في سورية، والتنسيق في ما يتعلّق بالنشاط الأمني والعسكري الإسرائيلي في سورية. كان نفتالي بينت زار في تشرين الأول ٢٠٢١ روسيا والتقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مدينة سوشي الروسية، وتمحور اللقاء حول تثبيت التفاهمات الأمنية بين البلدين وتطويرها. على الرغم من الإشادة الإسرائيلية بنجاح اللقاء، فإن مصادر إسرائيلية أشارت إلى أن الرئيس بوتين لم يوافق على استمرار التفاهمات بين البلدين دون تحسينها، حيث طالبت روسيا إسرائيل بأن تخبرها عن عملها العسكري في سورية في المرات القادمة بدقة أكثر، وبصورة أفضل ممّا كان عليه حتى الآن.[١٥]

نجح بينيت في هذا اللقاء بتحقيق أهداف عدة، منها طمأنة الجمهور الإسرائيلي إلى أن العلاقة مع روسيا والرئيس بوتين لم تتأثر بسبب التغيير الحكومي في إسرائيل، لا سيّما أن نتنياهو كان يسوق العلاقات المميزة بين البلدين كنتيجة للعلاقات الشخصية الحميميّة بينه وبين بوتين، وخلق قناة تواصل واتصال مباشرة بين بينيت وبوتين، وأخيرًا، استمرار التفاهمات الروسية الإسرائيلية في ما يتعلق بحرية الحركة الإسرائيلية في سورية، وهي رسالة لدول المنطقة أن إسرائيل لا تزال تتمتع بدعم وتفهّم روسي في هذا الصدد.

كان سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي، قد نشر في صحيفة «يديعوت أحرونوت» وموقع Ynet التابع لها في تشرين الأول ٢٠٢١، لمناسبة مرور ٣٠ عامًا على تجديد العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل

وروسيا، مقالاً عبّر فيه عن رغبة روسيا «باستمرار التشاور مع «شركائنا الإسرائيليين» في قضايا أمن الشرق الأوسط واستقراره، وأكّد أن الحلول الشاملة لمشاكل الشرق الأوسط يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية لإسرائيل، كما أشار لافروف إلى أنه لا يوجد بديل لحلّ الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مؤكّدًا دعم روسيا للمفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين.[١٦]

منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية يتسم الموقف الإسرائيلي بالحذر الشديد، حيث تحاول إسرائيل المناورة والاستفادة من هامش ضيّق يسمح لها بتجنّب التصادم المباشر مع روسيا، وحصر مساعدتها لأوكرانيا بالمساعدات الإنسانية، ورفض تقديم أية مساعدة عسكرية، على الرغم من الإلحاح الأوكراني عليها بذلك.[١٧] لا ينبع هذا الموقف من تردّد تجاه الأطراف؛ إذ إن إسرائيل ترى نفسها جزءاً من المعسكر الغربي، لكنها تحاول تأجيل الاصطفاف الواضح مع الغرب، أو اتخاذ مواقف مستفزّة لروسيا كي لا تمسّ مصالحها أمام الأخيرة. حتى اللحظة لم يُدِن نفتالي بينيت بشكل واضح الحرب الروسية على أوكرانيا، ولم يذكر بالاسم الرئيس الروسي بوتين، واكتفت إسرائيل بالإدانة على لسان وزير الخارجية لبيد. يوضح البيان الذي صدر عن لبيد بعد لقائه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في لاتفيا في ٧ آذار ٢٠٢٢ الأسس التي تحدّد الموقف الإسرائيلي، على النحو الآتي؛ «لدينا مصالح أمنية حيوية أمام روسيا في حدودنا الشمالية، نحن ملتزمون بأمن وسلامة آلاف اليهود والإسرائيليين في روسيا وأوكرانيا»، وأضاف: إن «جهود الوساطة الإسرائيلية بين الأطراف تتم بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة، الولايات المتحدة هي حليفنا الأكبر والأقرب».[١٨] في مقابل ذلك، كما أشرنا أعلاه، تسعى إسرائيل للعب دور الوسيط في الأزمة، وهو دور ترغب به، بصرف النظر عن قدرتها على تحقيق نجاح فيه أم لا، ويهدف من جملة ما يهدف إلى تعزيز حالة الحياد التي اختارتها في الأزمة.

في إطار الوساطة التي أخذتها إسرائيل على نفسها، بالتنسيق مع الولايات المتحدة كما أشار لبيد، سافر بينيت سرًا إلى روسيا يوم السبت الخامس من آذار الحالي (مُخالفًا قواعد السفر يوم السبت وهو متديّن) والتقى مع الرئيس الروسي بوتين مدة ثلاث ساعات.[١٩] وبعدها سافر إلى ألمانيا والتقى مع المستشار الألماني أولف شولتز وتحدّث مع الرئيس الأوكراني زيلينسكي. من المهم الإشارة في هذا السياق، إلى أنه ليس هناك حتى الآن أفق للوساطة الإسرائيلية التي جاءت لتحقيق مصالح إسرائيل في تعزيز موقفها المحايد وسعيها لعدم المواجهة مع روسيا والحفاظ على تحالفها مع الولايات المتحدة والغرب في الوقت نفسه.

على الصعيد العملي، كانت وزيرة الداخلية الإسرائيلية، أييليت شاكيد، قد شددّت من إجراءات استقبال اللاجئين من أوكرانيا، من غير اليهود، بحيث فرضت الوزارة على كل أوكراني غير يهودي التعهّد بعدم البقاء في الدولة أكثر من ستة أشهر، كانت السياسة التي سبقت هذه الإجراءات أكثر تشدّدًا، بيّد أن الاحتجاج الشعبي، علاوةً على النقد الذي وجّهه السفير الأوكراني في إسرائيل وعبّر فيه عن خيبة الأمل من التوجّه الإسرائيلي في هذا الشأن،[٢٠] ساهم في تخفيف إجراءات استقبال اللاجئين الأوكرانيين في

إسرائيل ضمن عدد محدود حدّدته وزيرة الداخلية بـ ٢٥ ألف لاجئ، اتضّح لاحقًا أن ٢٠ ألفا من العدد موجودون بالفعل في إسرائيل قبل الأزمة، وتأتي هذه الإجراءات على الرغم من وجود اتفاق إعفاء من تأشيرة الدخول بين إسرائيل وأوكرانيا (لأغراض سياحية فقط).[٢١]

١.٤ العلاقة مع الصين: لا جديد في التوجّه الإسرائيلي

لم تغير الحكومة الحالية من سياستها تجاه الصين بشكل كبير، على الرغم من التحفّظ على، وفي بعض الأحيان المعارضة الأميركية لـ، التغلغل الصيني في الاقتصاد الإسرائيلي. برز ذلك في مجموعة من المشاريع الكبيرة التي فازت فيها الصين في إسرائيل. في الأول من أيلول ٢٠٢١، بدأ بشكل رسمي تفعيل ميناء خليج حيفا البحري من خلال شركة SIPG Bayport Terminal، وهي شركة مملوكة لمجموعة SIPG Shanghai International Port Group– الصينية. وهو حدث وصفه مدير عام شركة موانئ إسرائيل بأنه تاريخي ومُميز يحدث كل عشرات السنوات.

يُعدّ تشغيل الميناء محطة أخرى من مسار دخول الصين للسوق الإسرائيلية، لا سيّما في مجال البُنى التحتية الكبرة.[٢٢] كما يُعدّ تغلغلا للصين في الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة في مجال البُنى التحتية الحساسة، ومصدرًا للتوتر بين الولايات المتحدة وإسرائيل. على الرغم من وعي إسرائيل حساسيّة الموضوع في الولايات المتحدة، فقد تم افتتاح الميناء رسميًا تحت إدارة الشركة الصينية بداية الشهر الحالي. يشدّد المؤيدون لهذه الخطوة على دورها في تنمية الاقتصاد الإسرائيلي، في ما يؤكد المعارضون خطورته على الأمن القومي الإسرائيلي، مؤكدين أن تفعيل الميناء من خلال شركة صينية لم يتم فحصه كما يجب من طرف الأجهزة الأمنية.

من الناحية الاقتصادية، هناك إجماع على أن تفعيل الميناء من خلال شركة صينية سيكون له مردود إيجابي كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، مثل تخفيض غلاء المعيشة، وسيُصبح الميناء متقدّماً ومتطوراً وقادراً على استقبال سفن ضخمة وتفريغ حمولتها بسرعة، بعد أن اضطّرت في السابق إلى تعبئة حمولتها الزائدة في سفن صغيرة أو تفريغ قسم منها في موانئ أخرى حتى تستطيع الرسو في ميناء خليج حيفا، مما انعكس على غلاء المعيشة في إسرائيل.[٢٣]

غير أن توسّع النشاط الاقتصادي الصيني في إسرائيل بعد فتح هذا الميناء ستكون له تداعيات على العلاقات مع الولايات المتحدة التي تعتبر الأمر مسألة تتعلّق بالصراع السياسي بين البلدين على مناطق النفوذ، وليس صراعًا اقتصاديًا فقط. حتى لو أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية سوف تقوم بمراقبة تفعيل الميناء، فإن ذلك لا يعني شيئًا بالنسبة للولايات المتحدة، لأن

لم تغير الحكومة الحالية من سياستها تجاه الصين بشكل كبير، على الرغم من التحفّظ على، وفي بعض الأحيان المعارضة الأميركية لـ «التغلغل الصيني في الاقتصاد الإسرائيلي». برز ذلك في مجموعة من المشاريع الكبيرة التي فازت فيها الصين في إسرائيل.

مسألة «تغلغل» الصين في إسرائيل ليست مسألة أمنية تكتيكية بالنسبة لها فحسب؛ وإنما جزء من منظومة صراع دولي شاملة بينهما.[٢٤] في زيارة لرئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لإسرائيل في ١٢ آب، نقل لرئيس الحكومة الإسرائيلي بينيت التخوّف الأميركي من تغلغل الصين في الاقتصاد الإسرائيلي، بالذات في مجال التكنولوجيا العالية (الهايتك) والبنى التحتية. جاء هذا الافتتاح الرسمي للميناء، على الرغم من أن بينيت وخلال لقائه بايدن، كان ينوي عرض توجّه سياسي جديد يُعّرف من خلاله العلاقات مع الصين كمسألة أمن قومي. صحيح أن هذا الموضوع لم يتم عرضه في اللقاء بسبب الظروف التي أحاطت به (ما حدث في أفغانستان)، لكنّه كان محور المباحثات بين الطواقم المهنية والأمنية بين الطرفين.

٢. العلاقات الإسرائيلية على المستوى الإقليمي

٢.١ تحسّن في العلاقات مع الأردن

حاولت الحكومة الجديدة تغيير نهج الحكومة السابقة في البيئة الإقليمية، حيث أشار لبيد إلى أن إسرائيل قبلت «كحقيقة قدرية السلام البارد» مع مصر والأردن. الحكومة الجديدة، التي أقيمت في شهر حزيران، قرّرت تحدّي هذه الرؤية، وخلال ثلاثة أشهر من العمل المكثّف تحول السلام إلى دافئ، وتم توقيع اتفاقيات تجارة جديدة، وأجريت لقاءات علنية مع القيادات، وتم تعزيز التعاون بقوة، كل ذلك دون أن تضطّر إسرائيل للتنازل عن «مصلحة قومية حيويّة» واحدة.[٢٥]

ظهر النهج الجديد للحكومة الحالية في تحسين علاقتها مع الأردن، في أعقاب ما شهدته هذه العلاقة خلال السنوات الماضية. ففي لقاء مع الملك عبد الله قبل خمس سنوات مع صحيفة بريطانية، صرّح الملك الأردني بأن أصعب أيامه كانت في التعامل مع نتنياهو،[٢٦] وقد حاول نتنياهو مرارًا الاتصال بالملك عبد الله غير أن الملك، كما في مرات سابقة عديدة، تجنّب الرد على اتصالات نتنياهو، آخرها الاتصال في أعقاب منعه من السفر إلى الإمارات. مع انطلاق الحكومة الجديدة، التقى بينيت مع الملك عبد الله لتحسين العلاقات مع الأردن، أعقب هذا اللقاء توقيع مجموعة من الاتفاقيات لتعزيز العلاقات بين البلدين، لا سيّما في مجال المياه.

فقد وقعت الحكومة الإسرائيلية اتفاقًا مع الأردن لمضاعفة كمية المياه التي تبيعها إسرائيل للأردن للسنة القادمة، وإمكانية تجديد ذلك لعامين آخرين، وقد جاء هذا الاتفاق خلال جلسة اللجنة المائية المشتركة بين الدولتين (JWC). اعتبر وزير الخارجية لبيد أن الاتفاق مؤشّر على توجّه الحكومة الحالية نحو تعزيز علاقتها مع الدول العربية، لا سيّما الجارة الأردن. وقد هاجم الليكود ونتنياهو هذا الاتفاق، مدعيًا أنه في الوقت الذي تعزّز فيه الأردن علاقتها مع إيران، تضاعف حكومة بينيت كمية المياه للأردن دون أن تحصل على مقابل سياسي لذلك. كان نتنياهو قد رفض زيادة كمية المياه التي تزودها إسرائيل للأردن بسبب توتر العلاقات بين البلدين، الذي ساهم نتنياهو كثيرًا في تصعيده.[٢٧]

بناءً على الاتفاق الجديد، فإن كمية المياه التي ستزودها إسرائيل للأردن ستصل إلى نحو ١٠٠ مليون كوب. قبل ذلك، كانت تبيع إسرائيل للأردن كمية مياه من بحيرة طبريا تصل إلى ٥٠ مليون كوب في السنة، وزادت هذه الكمية قبل عشر سنوات بنحو ١٠ ملايين كوب إضافية. وحسب الاتفاقيات السابقة، فإن سعر الكوب كان مُخفّضًا ووصل إلى ٤ سنتات للكوب، أي أقل من شيكل واحد (١٦ أغورة حسب العملة الإسرائيلية)، وهو ثمن قليل بالمقارنة مع سعر الكوب في إسرائيل، حيث يدفع المستهلك الإسرائيلي نحو ٨ شواكل للكوب. حسب الاتفاق الحالي، سوف تبيع إسرائيل كوب الماء بسعر يصل إلى ٢,٣ شيكل، وهو برأي أصحاب الاختصاص يساوي السعر الإسرائيلي المحلّي، لأن السعر الإسرائيلي يتضمن أيضًا مصروفات على منظومة تصريف المياه ومعالجتها، وهي مصاريف غير موجودة في الاتفاق مع الأردن.

توالت الاتفاقيات الإسرائيلية الأردنية في إطار تحسين العلاقات بين الجانبين منذ تشكيل الحكومة الجديدة في إسرائيل. فقد كُشف النقاب عن اتفاق أردني/ إسرائيلي بتعاون إماراتي، بموجبه سوف تضاعف إسرائيل كمية المياه التي تبيعها للأردن من منشأة تحلية خاصة لبيع مياهها للأردن، في المقابل، ستشتري إسرائيل من الأردن كهرباء من محطات إنتاج كهرباء خضراء (غير مضرّة بالبيئة) سيتم بناؤها في صحراء الأردن، وقد تم توقيع الاتفاق في الإمارات. ويُعدّ هذا الاتفاق من نتاج «الاتفاقيات الإبراهيمية»، حيث كانت الولايات المتحدة من الداعمين للاتفاق، وهو أكبر اتفاق تعاون بين الأردن وإسرائيل منذ توقيع اتفاق السلام بين البلدين عام ١٩٩٤، وهي خطوة تنضم إلى الاتفاق الذي وقعته الدولتان الشهر الماضي على مضاعفة كمية المياه التي تبيعها إسرائيل للأردن من ٥٠ مليون كوب إلى ١٠٠ مليون كوب.

٢.٢ العلاقة مع مصر

شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية تحسّنًا في ظلّ «حكومة التغيير»، وانعكس ذلك في عقد لقاء بين بينيت والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في شرم الشيخ في ١٣ أيلول ٢٠٢١، وهو اللقاء العلني الأول لرئيس حكومة إسرائيلي مع رئيس مصري في مصر منذ عشر سنوات. جاء لقاء بينيت والسيسي في سياق سياسي وأمني خاصيّن، فعلى المستوى السياسي جاء اللقاء بعد لقاء بينيت وجو بايدن في واشنطن، والجهود المصرية الساعية لبلورة اتفاق تهدئة مع حركة حماس في ما يتعلّق بقطاع غزة. أمّا على المستوى الأمني، فجاء اللقاء في ظلّ تصاعد التوتر مع قطاع غزة.

وصف بينيت اللقاء بأنه «لقاء مهم جدًا وجيد جدًا، وأنه خلق بنية تحتية لعلاقة عميقة في المجالات السياسية، الأمنية والاقتصادية»، استمر الاجتماع مدة ثلاث ساعات (كان مقررًا له أن يكون ساعة واحدة). في موضوع قطاع غزة؛ طالب بينيت السيسي بتشديد الرقابة على المعابر بين مصر وقطاع غزة، ومنع تهريب السلاح والذخيرة للقطاع، حيث تنطلق إسرائيل من تصور أن تهريب السلاح لحركة حماس عبر الحدود المصرية يُقلّص من إنجازات عملياتها العسكرية ضد حركة حماس، ويضعف ردعها للحركة.

عسكريون إسرائيليون يشاهدون طائرات هليكوبتر أثناء تحليقها خلال معرض دبي للطيران يوم ١٤ تشرين الثاني٢٠٢١ . (أ.ف.ب)

كان بينيت قد رفع هذا الطلب خلال زيارته واشنطن أيضًا، مطالبًا الإدارة الأميركية بالضغط على مصر من أجل تشديد الرقابة على نقل السلاح عبر حدودها.

٢.٣ العلاقة مع تركيا

تتجه العلاقات مع تركيا نحو التحسّن الملحوظ، فقد كشفت زيارة الرئيس الإسرائيلي هرتسوغ إلى تركيا في آذار الحالي، بدعوة من أردوغان، عن استعداد إسرائيل لفتح صفحة جديدة مع تركيا. كان بينيت قد قال في مقابلة له مع صحيفة «هآرتس»: «لا توجد لديّ أوهام بالنسبة للعلاقة مع تركيا، رأيت ما حدث في فترات الأزمة مع تركيا».[٢٨] في المقابلة نفسها، أكّد بينيت من ناحية أخرى، أن قضية اعتقال الزوج الإسرائيلي في تركيا، وتدخّل الرئيس التركي ومعالجته الأمر سريعًا، بالإضافة إلى حاجة إسرائيل للنظر إلى البيئة الإقليمية بشكلٍ شامل، خاصة في ما يتعلّق بإيران، وهي العدو المركزي لإسرائيل، «تجبرنا على تعزيز الحوار، فلا أعارض لقاء بين رئيسنا وأردوغان».[٢٩] مؤكّدًا أنه يتعيّن على إسرائيل استغلال كل الجسور للعلاقات مع دول المنطقة، وفي بعض الأحيان بناء جسور جديدة. موضحًا أنه أوكل مهمة التواصل مع تركيا للرئيس الإسرائيلي هرتسوغ. ويؤكد تصريح بينيت أن إسرائيل تحاول استغلال الجسور الموجودة لإعادة علاقتها الإقليمية القديمة وتعزيزها، مع أن بعض التقديرات الإسرائيلية تشير إلى أن التطبيع مع تركيا سيكون بطيئًا وحذرًا من الجانب الإسرائيلي.[٣٠]

٢.٤ النهج تجاه سورية: تعميق الاستيطان في الجولان واستمرار استهداف مواقع في قلب الأراضي السورية

تستمر الحكومة الحالية في انتهاك السيادة السورية، من حيث ترسيخ الاستيطان والتهويد في الجولان السوري المحتل، فقد كثّفت إسرائيل من هجماتها على مواقع مختلفة في سورية بادّعاء أنها مواقع إيرانية، جاء ذلك بعد التفاهمات بين بينيت وبوتين، التي تجددت بعد اللقاء الذي جمع بينهما، وما سبقه من لقاء بين لبيد ولافروف. تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى تعزيز التهويد في الجولان من خلال ترسيخ الاستيطان. في هذا السياق، عقدت الحكومة الإسرائيلية في الـ ٢٦ من كانون الأول ٢٠٢١ جلستها الأسبوعية في الجولان، واختارت الحكومة الجولان لعقد جلستها لطرح خطتها من أجل دعم الاستيطان في الجولان في الذكرى الأربعين لضمّ الجولان، التي تهدف إلى مضاعفة عدد سكان الجولان اليهود خلال سنوات قليلة، وقد خصّصت الحكومة مبلغ مليار شيكل لتنفيذ الخطة. كان رئيس الحكومة نفتالي بينيت قد صرّح خلال الجلسة قائلاً: «إنها لحظتنا، لحظة هضبة الجولان، فتقاطع مجموعة من الظروف دفعتنا اليوم لاتخاذ قرار حكومي دراماتيكي لتخصيص موارد هائلة تصل إلى مليار شيكل، لتعزيز الاستيطان في هضبة الجولان».[٣١]

تتضمّن الخطة تخصيص مبلغ ٥٧٦ مليون شيكل من أجل التخطيط والسكن، التي تهدف إلى بناء ٧٣٠٠ وحدة سكنية استيطانية خلال خمس سنوات، كما تهدف أيضًا لمضاعفة عدد سكان الجولان من ٢٣ ألف نسمة إلى نحو ٥٠ ألف نسمة. علاوةً على بناء وحدات سكنية استيطانية جديدة، سيتم منح امتيازات اقتصادية للتجمّعات السكنية التي تستوعب سكّانا جُدداً فيها، وتخصيص مبلغ ١٦٠ مليون شيكل من أجل تحسين جودة الحياة في الجولان، وذلك من خلال الاستثمار في البنيّة التحتية للمواصلات، والخدمات الصحية، والتعليم، وإدخال برنامج «أودم» لتطوير قيادة تكنولوجية أمنية في مستوطنة «كتسرين»، وتخصيص مبلغ ١٦٢ مليون شيكل من أجل التطوير الاقتصادي المحلي والمناطقي، من خلال جذب الاستثمار الاقتصادي للجولان، وتحويل الجولان إلى «عاصمة تكنولوجيا المناخ»، وتطوير مجالات تكنولوجية وصناعية متنوعة، وخلق ٢٠٠ فرصة عمل فيها.[٣٢] وقد جاءت الخطة في أعقاب الاعتراف الأميركي بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، وتعزيز الإجماع الإسرائيلي على السيطرة الإسرائيلية على الهضبة وعدم التنازل عنها، لا سيّما في سياق الأوضاع الداخلية والحرب الأهلية الدائرة في سورية.

٢.٥ عام على «اتفاقيات أبراهام»: أهم الاتفاقيات الموقعة مع دول التطبيع

على عكس العلاقات الإسرائيلية المصرية والأردنية التي عادة ما تُسمّى علاقات «السلام البارد»، التي تتميز برفض شعبي للتعاون مع إسرائيل وإقامة فعاليات ونشاطات مشتركة، يتميّز «السلام الإبراهيمي» بالتعاون الواسع بين مختلف المستويات خاصة في العلاقة بين الإمارات وإسرائيل.

وكما يظهر ملحق الاتفاقيات في نهاية هذا الفصل، فإن الاتفاقيات التي تم توقيعها خلال عام ٢٠٢١ تشمل مؤسسات ثقافية وأكاديمية واقتصادية ومجالات الصحة والزراعة والبنوك، وتصل إلى التعاون في الغناء والبرامج التلفزيونية، ما يعني أن التعاون لا يتوقّف على البعد السياسي أو الاستراتيجي/ الأمني فقط، وإنما يصل إلى التطبيع الجماعي.

تظهر التقارير أن التجارة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، وهي أول دولة في «اتفاقية أبراهام» لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، ارتفعت من ٥٠,٨ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٠ إلى ٦١٣,٩ مليون في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢١، كما زادت التجارة مع الأردن في هذه الفترة، من ١٣٦,٢ مليون دولار إلى ٢٢٤,٢ مليون دولار، وارتفعت التجارة مع مصر من ٩٢ مليون دولار إلى ١٢٢,٤ مليون دولار، وارتفعت التجارة مع المغرب من ١٤,٩ مليون دولار إلى ٢٠,٨ مليون دولار. ووفقًا للبيانات، كانت التجارة مع البحرين منعدمة عمليًا في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٠، وخلال الفترة نفسها من هذا العام، تم تسجيل ٣٠٠ ألف دولار في التجارة.[٣٣] في ما يتعلّق بالدول العربية الأربع: (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب) هناك تقارير تقدّر بأن الفوائد الاقتصادية لهذه الدول فقط قد تكون ذات أهمية خاصة، حيث ستخلق «اتفاقيات أبراهام» ما يقرب من ١٥٠,٠٠٠ فرصة عمل جديدة للأربعة الموقّعين الحاليين فقط بحلول العام ٢٠٣١، ويمكن أن يرتفع هذا الرقم إلى أكثر من أربعة ملايين وظيفة جديدة، وأكثر من ١ تريليون دولار في النشاط الاقتصادي الجديد خلال عقد (حتى ٢٠٣١) في حال زادت الاتفاقات لتشمل ١١ دولة (بما في ذلك إسرائيل).[٣٤] حاليًا، وفي ما يتعلّق بإسرائيل، فقد زادت تجارتها مع الدول العربية الست (بما يشمل الأردن ومصر) بنحو ٢٢٢٪، بفضل الاتفاقيات ومذكّرات التفاهم الموقّعة، التي يُقدّر عددها بنحو ١٣٠ اتفاقية جديدة في مجالات الاقتصاد، الاستثمار، البنوك، التطوير والبحث، الأكاديميا والثقافة وغيرها، خلال العام ٢٠٢١ فقط.[٣٥]

في ما يتعلّق بالدول العربية الأربع: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب، هناك تقارير تقدّر بأن الفوائد الاقتصادية لهذه الدول فقط قد تكون ذات أهمية خاصة، حيث ستخلق «اتفاقيات أبراهام» ما يقرب من ١٥٠,٠٠٠ فرصة عمل جديدة للأربعة الموقّعين الحاليين فقط بحلول العام ٢٠٣١، ويمكن أن يرتفع هذا الرقم إلى أكثر من أربعة ملايين وظيفة جديدة، وأكثر من ١ تريليون دولار في النشاط الاقتصادي الجديد خلال عقد (حتى ٢٠٣١) في حال زادت الاتفاقات لتشمل ١١ دولة (بما في ذلك إسرائيل).

حاليًا، وفي ما يتعلّق بإسرائيل، فقد زادت تجارتها مع الدول العربية الست (بما يشمل الأردن ومصر) بنحو ٢٢٢٪، بفضل الاتفاقيات ومذكّرات التفاهم الموقّعة، التي يُقدّر عددها بنحو ١٣٠ اتفاقية جديدة في مجالات الاقتصاد، الاستثمار، البنوك، التطوير والبحث، الأكاديميا والثقافة وغيرها، خلال العام ٢٠٢١ فقط.

٢.٦ التقييمات الإسرائيلية لـ «اتفاقيات أبراهام»

أصدرت مراكز أبحاث إسرائيلية عدّة تقييمًا «اتفاقيات أبراهام» بعد مرور عام على توقيعها، واتفقت التحليلات على أن هذه الاتفاقيات عزّزت مكانة إسرائيل الاستراتيجية، وفتحت مساحات واسعة أمامها للاستثمار والتعاون، وتفاوتت مع ذلك القراءات في مدى نجاح هذه الاتفاقيات في تحقيق أهدافها خاصة في «مواجهة إيران»، حيث أشارت بعضها إلى أن التحالف الذي أرادت خلقه بدأ بالتصدّع.

لخّص الباحث في شؤون الأمن القومي، أوري يسيخار أن الدول العربية أصبحت تضع مصالحها القومية في رأس سلّم أولوياتها، وذلك بسبب الخوف من الهيمنة الإيرانية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، ولم تعُد تضع حلّ الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي كشرط للتطبيع مع إسرائيل كما جاء في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وأشار إلى أن الدول العربية لم تتأقلم مع القوة الإسرائيلية فحسب؛ وإنما تنظر بانسجام معها تجاه التهديدات الأمنية المشتركة أيضًا وعلى رأسها «التهديد الإيراني».

«معهد أبحاث الأمن القومي»: على الرغم من أن الاتفاقيات تعتبر إنجازًا دبلوماسيًا كبيرًا لإسرائيل، غير أن المكنون الاستراتيجي لهذا الإنجاز لم يتحقق بعد، علاوةً على أنه لم ينقل المكانة الاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة نقلة نوعية أمام التحديات التي تواجهها.

تؤثر سياسة إدارة بايدن في ما يتعلّق بالمشروع النووي الإيراني سلبًا على مصداقية البُعد الاستراتيجي لـ «اتفاقيات أبراهام»، وهذا بحسب ورقة «معهد أبحاث الأمن القومي»، أدّى إلى تغيير جذّي في توجّهات دول الخليج تجاه التهديد الإيراني، نحو مواجهته من خلال إجراء مباحثات مع إيران، وهو أمر يهدّد المكانة الاستراتيجية لإسرائيل ومصالحها في المنطقة.

وفي ورقة أعدّها باحثون من «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، تمت الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الاتفاقيات تعتبر إنجازاً دبلوماسياً كبيراً لإسرائيل، غير أن المكنون الاستراتيجي لهذا الإنجاز لم يتحقق بعد، علاوةً على أنه لم ينقل المكانة الاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة نقلة نوعية أمام التحديات التي تواجهها. تعتبر الورقة، كغالبية التقديرات الإسرائيلية، أن التهديد الإيراني كان الدافع وراء «اتفاقيات أبراهام»، غير أن هذا التهديد تبدّل مع تغيّر السياسة الأميركية تجاه هذا التهديد، لذلك، تقترح الورقة أن على إسرائيل البحث عن مسارات أخرى لتعزيز هذه الاتفاقيات من خلال إزالة المعيقات البيروقراطية التي تقف أمام تنفيذها على أرض الواقع، خاصة في الجانب الاقتصادي، وتجنيد جهات اقتصادية واستثمارية خارجية تعمل على دعم مشاريع مشتركة تؤدي إلى ازدهار هذه الاتفاقيات وتطويرها.[٣٦]

إلى جانب تبدّل مفهوم «التهديد المشترك» بين إسرائيل والدول الموقّعة على الاتفاق في ما يتعلّق بإيران، ترى الورقة أن انضمام دول عربية أخرى للاتفاقيات هي مصلحة إسرائيلية/ إماراتية بالأساس؛ فإسرائيل لها مصلحة بتوسيع التطبيع مع دول عربية أخرى، في حين أن الإمارات ترى في توسيع رقعة الدول المنضوية للاتفاقيات مصداقيّة لقرارها في هذا الشأن، لا سيّما انضمام المملكة العربية السعودية

التي يُمكن لها، وفق الورقة، أن تُعطي شرعية دينية لهذه الاتفاقيات. وتوضّح الورقة أن الكثير من الدول العربية تراقب تطور هذه الاتفاقيات على المستوى الاقتصادي، لكن الأهم، تراقب دور الولايات المتحدة، وهو العامل المركزي الذي يُمكن أن يدفع هذه الاتفاقيات إلى الأمام.

في النهاية، توصي الورقة إسرائيل باتباع ثلاث خطوات من أجل تعزيز «اتفاقيات أبراهام» وتطويرها: الأولى، إظهار «ثمار السلام» الناتجة عن هذه الاتفاقيات لا سيّما في المجال الاقتصادي. والثانية، إقناع إدارة بايدن بأخذ دور فاعل في تطوير «اتفاقيات أبراهام» وتوسيعها، لا سيّما على ضوء القلق الخليجي من انسحاب أميركي من المنطقة، فالدول العربية لا تزال ترى في إسرائيل عاملاً مؤثراً على الإدارة الأميركية في هذا الشأن، وبمقدورها تمثيل مواقف دول الخليج في واشنطن. أما الثالثة، فعلى إسرائيل أن تقترح على دول خليجية شبكة دفاع جوي ضدّ التهديدات الصاروخية والهجومية الإيرانية عليها، حيث إن ميزان القوى في الخليج يصبّ لصالح إيران، وهو، بحسب الورقة، الذي يمنع الدول الخليجية من اتخاذ موقف صريح ومباشر ضدّ التهديدات الإيرانية، حيث إن شبكة الدفاع الجوية التي قد توفّرها إسرائيل قد تمنح الثقة للدول الخليجية لمواجهة التهديدات الإيرانية لها.

تقرير عن معهد «ميتفيم»: بعد مرور عام على توقيع «اتفاقيات أبراهام»، فإن الإجماع على تعريف «العدو المشترك» بدأ يتصدع، كما أصبحت إيران أكثر قوة وثقة بالنفس، ومن الصعب بناءً على ذلك التركيز عن جبهة إسرائيلية/ خليجية لمواجهة الواقع الجديد، ويظهر ذلك في العديد من المؤشرات والتحولات السياسية، مثل عقد مباحثات مع إيران، حيث تدير دول الخليج، لا سيّما السعودية ودولة الإمارات مباحثات مع إيران.

معهد «ميتفيم»: يوجد تباين في السياسات داخل «المحور المعتدل»، فبالإضافة إلى تصدّع الحدود الفاصلة بين المحاور الإقليمية، هناك تباين داخلي بين الدول المنضوية في «اتفاقيات أبراهام» تجاه السياسات التي يجب اتباعها في ما يتعلّق بقضايا الأمن الإقليمي.

في المقابل، نُشرت ورقة تحليلية في مركز بيغن/ السادات للدراسات الاستراتيجية في جامعة بار إيلان (وهو مركز معروف بتوجّهاته اليمينية)، تمت الإشارة فيها إلى أن سياسة إدارة بايدن في ما يتعلّق بالمشروع النووي الإيراني تؤثّر سلبًا على مصداقية البُعد الاستراتيجي لـ «اتفاقيات أبراهام»، وهذا بحسب الورقة، أدّى إلى تغيير جدّي في توجّهات دول الخليج تجاه التهديد الإيراني، نحو مواجهته من خلال إجراء مباحثات مع إيران، وهو أمر يهدّد المكانة الاستراتيجية لإسرائيل ومصالحها في المنطقة.[٣٧]

كما أشارت ورقة حول ذات الموضوع، صادرة عن معهد «ميتفيم» للسياسات الخارجية الإقليمية،[٣٨] إلى أنه بعد مرور عام على توقيع «اتفاقيات أبراهام»، فإن الإجماع على تعريف «العدو المشترك» بدأ يتصدع؛ فبعد صعود إدارة بايدن وسياسته تجاه الملف النووي الإيراني، لم تعُد الدول الخليجية ترى خيار التحالف مع إسرائيل لمواجهة التهديد الإيراني كخيار وحيد، بل بدأت البحث عن خيارات أخرى، الأمر الذي يُفرغ «اتفاقيات أبراهام» من جوهرها الاستراتيجي. بعد عام على الاتفاقيات، أصبحت إيران أكثر قوة وثقة

بالنفس، ومن الصعب بناءً على ذلك التركيز عن جبهة إسرائيلية/ خليجية لمواجهة الواقع الجديد. حيث بدأ التحالف الصلب ضدّ إيران، الذي كان، بحسب الورقة، أحد أهم أهداف الاتفاقيات يتصدّع. ويظهر ذلك في العديد من المؤشرات والتحولات السياسية على نحو:

- أولاً: عقد مباحثات مع إيران، حيث تدير دول الخليج، لا سيّما السعودية ودولة الإمارات مباحثات مع إيران، وبدأت الإمارات ذلك في عام ٢٠١٩ في أعقاب الهجمات البحرية التي أضرّت بأمنها القومي، وكذلك فعلت السعودية عبر فتح مسار مباحثات مع إيران، ووصل هذا المسار ذروته في قمّة بغداد الأخيرة.
- ثانيًا: تصدّع الحدود الفاصلة بين المحاور الإقليمية؛ فبعد عام على «اتفاقيات أبراهام»، التي انطلقت من فكرة بناء محور إقليمي واضح بقيادة الولايات المتحدة وإسرائيل ودول خليجية ومصر ضدّ المحور الإيراني والتركي والقطري، بدأت الحدود الفاصلة والصلبة بين هذه المحاور تتصدّع، فهناك مباحثات بين دولة الإمارات وتركيا، والأخيرة ومصر، وانتهت الأزمة الخليجية بمصالحة خليجية، وبداية عودة العلاقات إلى سابق عهدها، فضلاً عن المباحثات الخليجية الإيرانية كما ورد آنفًا.
- ثالثًا: تباين في السياسات داخل «المحور المعتدل»، حيث تُشير الورقة إلى أنه بالإضافة إلى تصدّع الحدود الفاصلة بين المحاور الإقليمية، هناك تباين داخلي بين الدول المنضوية في «اتفاقيات أبراهام» تجاه السياسات التي يجب اتباعها في ما يتعلّق بقضايا الأمن الإقليمي. فليس هناك استراتيجية مشتركة تجاه التهديدات الإقليمية، وقضايا أمن الخليج؛ فالإمارات كانت لها سياسة مختلفة في كيفية التعامل مع الهجمات الإيرانية على السفن وتهديد الملاحة في الخليج العربي بالمقارنة مع السياسة السعودية.
- رابعًا: عدم انضمام دول أخرى لـ «اتفاقيات أبراهام»، وتعثّر التطبيع وتعثّر توسيعه أيضًا ساهم في إضعاف المحور الإقليمي للدول المنضوية ضمن «اتفاقيات أبراهام»، ممّا ساهم بدوره في وجود هذه التباينات السياسية داخل المحور، والبحث عن خيارات منفردة لكل دولة حسب مصلحتها القومية.
- خامسًا: تعزيز ثقة إيران بنفسها؛ إن الدمج بين السياسات الأميركية تجاه إيران، والانسحاب الأميركي من المنطقة، أدى إلى زيادة الثقة لدى إيران بقدراتها وسياستها في المنطقة، ظهر ذلك في الهجمات التي نفذتها على الملاحة البحرية في الخليج، الأمر الذي يؤكّد قوة إيران وتعزيز قدراتها الرادعة. وتشير الورقة إلى أنه كان متوقعًا بعد هذه التحولات أن تتعزّز رؤية «العدو المشترك» لدى الدول المنضوية ضمن اتفاقيات التطبيع، غير أن ما حدث كان العكس، فقد تصدّعت هذه الرؤية، وبدأت كل دولة تبحث عن خياراتها المنفردة والمستقلة لمواجهة هذه التحولات.

تصل الورقة إلى خلاصة مفادها أن «اتفاقيات أبراهام» استطاعت أن تغير قواعد اللعبة السياسية في البيئة الإقليمية، لكنها لم تنجح في تغيير قواعد اللعبة في ما يتعلّق بالتهديد الإيراني بالذات، وهو العامل المركزي، بحسب الورقة، الذي دفع نحو توقيع هذه الاتفاقيات، لذلك، على إسرائيل البحث عن خيارات أخرى من أجل تعزيز هذا التحالف يتعدّى مواجهة النفوذ الإقليمي الإيراني.

استطاعت «اتفاقيات أبراهام» أن تغير قواعد اللعبة السياسية في البيئة الإقليمية، لكنها لم تنجح في تغيير قواعد اللعبة في ما يتعلّق بالتهديد الإيراني بالذات، وهو العامل المركزي، بحسب «ميتفيم»، الذي دفع نحو توقيع هذه الاتفاقيات، لذلك، على إسرائيل البحث عن خيارات أخرى من أجل تعزيز هذا التحالف يتعدّى مواجهة النفوذ الإقليمي الإيراني.

على عكس هذا التقييم الذي يضع إيران في مركز العلاقات بين إسرائيل ودول «اتفاقيات أبراهام»، هناك إدراك إسرائيلي أكبر، كما ظهر في السجال الأخير حول تباين الرؤية تجاه إيران بين إسرائيل ودول الخليج، حيث تشير التقديرات المبنية عليه إلى أن إيران هي عدو لدود لإسرائيل، في حين أنها بالنسبة للإمارات جار يجب تسوية العلاقات معه. وتعتبر هذه التقديرات أن الاقتصاد هو المجال الذي يُمكن البناء عليه من أجل تعزيز العلاقات بين إسرائيل ودول «اتفاقيات أبراهام»، وهناك من يعتقد أن الإسلام السياسي هو التحدّي الذي يُمكن بناء شراكة حقيقية لمواجهته مع دول الخليج، لا سيّما أن حركات الإسلام السياسي تهدّد الاستقرار السياسي في المنطقة.[٣٩]

٣. السياسة الإسرائيلية تجاه المؤسسات الدولية

على الرغم من النقد الذي وجّهه لبيد لما اعتبره «الجمود الدبلوماسي» الذي اتّبعه نتنياهو في تعامله مع المؤسسات الدولية، ووصفه السريع لكل تحرك دولي ناقد لإسرائيل بـ «معاداة السامية»؛ فإن الحكومة الجديدة لم تُغير من النهج السابق في هذا الصدد، وظهر ذلك جليًّا في ردّة الفعل الإسرائيلية على نشر تقارير منظمات حقوقية دولية تتهم إسرائيل بأنها نظام فصل عنصري «أبارتهايد»، كان آخر هذه التقارير ما نشرته منظمة العفو الدولية «أمنستي» بتاريخ ١ شباط ٢٠٢٢ تحت عنوان «الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضدّ الإنسانية». وقد شنت إسرائيل هجومًا على المؤسسة وتقريرها قبل إصداره، ونشرت وزارة الخارجية الإسرائيلية في ٣١ كانون ثاني المنصرم بيانًا عنوانه «أمنستي بريطانيا ستنشر غدًا تقريرا كاذبا متحيزا ومعاديا للسامية»، وعلى الرغم من أن التقرير باسم أمنستي الدولية، فإن وزارة الخارجية وفي مسعى للتقليل من شأن التقرير ادّعت أنه من عمل أمنستي بريطانيا.[٤٠]

في هذا الصدد، لم تغير الحكومة الإسرائيلية من توجهها وتعاملها مع التقارير الدولية مقارنة بالأسلوب والتوجّه اللذين تبنّاهما نتنياهو، بالتهجّم على هذه المؤسسات وعدم نقاش تقاريرها واتهامها

بمعاداة السامية. جاء في البيان «أن نشر تقرير أمنستي بريطانيا الكاذب يستخدم معايير مزدوجة وشيطنة من أجل نزع شرعية إسرائيل، هذه بالضبط هي المركبات المصنوعة منها معاداة السامية».[٤١]

أشارت أمنستي إلى أن التقرير الجديد «من أكثر الأبحاث والتحقيقات التي أجرتها منظمة العفو الدولية للوضع عمقًا وشمولاً حتى اليوم»، وأوضحت أن «هذا التقرير، الشمولي بطبيعته، عمل على توثيق كيف أن مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية على نطاق واسع، وعمليات القتل غير المشروع، والتهجير القسري، والقيود الصارمة على الحركة، وحرمان الفلسطينيين من حقوق الجنسية والمواطنة؛ وجميع هذه الانتهاكات هي مكونات نظام عنصري تمييزي يرقى إلى جريمة ضدّ الإنسانية بموجب القانون الدولي».[٤٢] وقد استبقت وزارة الخارجية الإسرائيلية نشر التقرير بمهاجمته، وقالت: إن التقرير «يقوم بإعادة تدوير الأكاذيب والتناقضات والمزاعم التي لا أساس لها من الصحة والصادرة عن منظمات الكراهية المعروفة بمناهضة إسرائيل». هاجم وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد منظمة العفو الدولية، وقال إنها كانت في يوم من الأيام منظمة محترمة لكنها أصبحت «مجرد منظمة راديكالية أخرى تردد صدى الدعاية دون دراسة جدية».[٤٣]

لم يكن تقرير أمنستي هو التقرير الوحيد في هذا المضمار، فقد نشرت منظمة «هيومان رايت ووتش» تقريرًا مشابهًا بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠٢١ بعنوان «تجاوزوا الحدّ: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد» تتهم فيه إسرائيل بممارسة الفصل العنصري، سبقه أيضًا تقرير لمؤسسة «بتسليم» الإسرائيلية بتاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠٢١ بعنوان «نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: إنه الأبارتهايد».[٤٤]

تنظر إسرائيل إلى تقارير المؤسسات الحقوقية الدولية، التي تشكك في «ديمقراطية إسرائيل» كجزء من التهديدات على الأمن القومي.

جمعية «كونسيرت» أو «مقلاع شلومو» - بالعبرية

تأسست جمعية «كونسيرت» بمبادرة من وزارة الشؤون الاستراتيجية، في عهد الوزير جلعاد أردان عام ٢٠١٧. حملت الجمعية اسم «مقلاع شلومو» في البداية، قبل أن يتم الإعلان عن فشلها لاحقًا بسبب فشلها في تجنيد الأموال المطلوبة لـ «مواجهة» محاولات حملات «نزع الشرعية» عن إسرائيل التي يقودها نشطاء فلسطينيون وعرب وأجانب في الدول المختلفة حول العالم، لا سيّما في الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية، وذلك عبر تجنيد المؤثرين والمنظمات عبر منصّات الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي للتضامن مع إسرائيل والوقوف إلى جانبها.*

أوكلت إلى هذه الجمعية مهمّة القيام بدور دعائي وترويجي بالنيابة عن الحكومة الإسرائيلية؛ أي نشر الدعاية الحكومية الإسرائيلية الرسمية لكن عبر أشخاص يرتدون زيًا مدنيا، وعبر نُخب ومؤثرين ومنظمات مدنية حول العالم، في إطار المساعي لخلق رأي عام جماهيري إيجابي تجاه إسرائيل في دول العالم.

* إيتمار باز، «هكذا فشل المشروع الكبير لوزارة الشؤون الاستراتيجية،» موقع *العين السابعة*، ٢٩ تموز ٢٠٢٠، https://www.the7eye.org.il/382244.

تعتبر إسرائيل هذه التقارير جزءاً من معركة «نزع الشرعية» عنها في المحافل الدولية، لذلك، فإن أغلب التقارير الإسرائيلية التي تعالج تحديات الأمن القومي، تنظر إلى مثل هذه التقارير كجزء من التهديدات على الأمن القومي الإسرائيلي لأنها تشكك بديمقراطية إسرائيل، التي تعتبرها أداة مهمة في دبلوماسيتها الناعمة، وفي تمرير سياساتها على المستوى الدولي. اعتبرت إسرائيل أن تراكم التقارير الدولية من منظمات حقوقية بوصف إسرائيل كنظام أبارتهايد يخلق رأيًا عامًا ضدّها، ويُنتج أرضية قانونية مدعّمة بالحقائق لمحاكمتها دوليًا. وقد أشار تقدير موقف صدر عن «معهد أبحاث الأمن القومي» إلى أن هناك توجّهاً منهجياً ومنظّماً لتصنيف إسرائيل كدولة أبارتهايد، وهو توجّه يجب على دولة إسرائيل، بحسب التقدير، التعامل معه بجدّية مطلقة.[٤٥]

من ضمن الإجراءات التي شرعت إسرائيل بها لمواجهة ذلك؛ أعادت وزارة الخارجية الإسرائيلية تجديد مشروع هدفه مواجهة هذه المحاولات من خلال إعادة إحياء جمعية «كونسيرت».[٤٦] وحدّد المشروع رؤيته بالالتزام بتعزيز «شرعية» إسرائيل ومحاربة مظاهر «نزع الشرعية» عنها، ومحاربة خطاب الكراهية والتحريض ضدّها، من خلال مشروع مشترك بين حكومة إسرائيل واليهود وغيرهم حول العالم.

جاء تأسيس «كونسيرت» كجمعية مدنية للتغلّب على بعض العقبات، حيث ترى النُخب والشخصيات العاملة في مجال «الهسباراه» الإسرائيلية أن تسجيل الجمعية كجمعية حكومية من شأنه أن يُعيق وصول التبرعات الأميركية الخاصة، بسبب ما تفرضه القوانين الأميركية من ضرورة إعلان أي جمعية تروّج للسياسة الخارجية عن اسمها ونشاطاتها وأهدافها كشرط للحصول على التبرعات، كما أن تأثير المتحدثين الرسميين باسم الحكومة أصبح محدودًا؛ حيث لا يُمكنهم الوصول إلى الفضاءات الجماهيرية كافة، وتحقيق التأثير المطلوب فيها. من أجل ذلك؛ تشكّلت جمعية «كونسيرت»، كجمعية مدنية، يقوم فيها «المواطن المدني» بأداء دور في عملية «الهسباراه» وتمرير أجندات إسرائيل السياسية والإعلامية بـ «زيّ مدني» يحظى بقبول أكثر في الفضاء الجماهيري، علمًا أن من يقف خلف هذه الجمعية في الواقع هم شخصيات سياسية وعسكرية وأمنية إسرائيلية من المستويات العليا كعاموس يدلين وعقوب عميدور وغيرهم، ويُشرفون على صياغة خطابها واستراتيجيات عملها.*
ومع تسلّم يائير لبيد وزارة الخارجية العام المنصرم، قرّر في كانون الثاني من هذا العام إعادة إحياء هذه الجمعية/ المشروع عبر استثمار مبلغ ١٠٠ مليون شيكل على مدار أربعة أعوام (٢٠٢٢-٢٠٢٦)، ووفقًا لهذا القرار، سيترأس الجمعية عيدان رول- نائب وزير الخارجية الحالي ومنسّق عمل وزارة الشؤون الاستراتيجية في وزارة الخارجية في السابق.**
وقد أوكلت لهذه الجمعية مهمّة القيام بدور دعائي في عملية «الهسباراه»، بعد أن كانت هذه العملية في مجال الإعلام والشبكات الاجتماعية تقتصر على الأجسام الحكومية الرسمية، ومقسّمة إلى وحدات إعلامية عدة، تُشرف على كلّ منها وزارة الشؤون الاستراتيجية ومكتب رئيس الحكومة فقط.

* رافائيلا جيوخمان، «مبادرتها للهسبرا فشلت– الحكومة تحاول إحياء المبادرة بمساعدة ١٠٠ مليون شيكل،» *نيي ماركر*، ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٢، https://bit.ly/3J71gLD.

** هآرتس، «ليتوقف مشروع كونسيرت فورًا»، *هآرتس*، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٢، https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/.premium-1.10565631.

خلاصة

يتضح من تحليل مشهد العلاقات الخارجية للعام المنصرم (٢٠٢١)، أن الحكومة الإسرائيلية الحالية حاولت إحداث تغيير في نهج نتنياهو السابق في إدارة علاقاتها الدولية، ويتبيّن أنها كانت تنجح في بعض الأحيان، وتُخفق في أحيان أخرى مع انزياحها لنهج الحكومة السابقة، بمرور الوقت، من خلال وجودها وانخراطها أكثر في القضايا الإقليمية والدولية. في هذا الصدد، لا بدّ من الإشارة إلى النقاط الآتية:

١. أعادت حكومة لبيد/ بينيت نوعاً من العمل الجماعي في إدارة ملف العلاقات الخارجية، بيّد أن هذا النمط من العمل أظهر في بعض الأحيان خلافات في إدارة بعض الملفات، لا سيّما العلاقة مع الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية. فقد اتخذ بينيت توجّهًا مواجِهًا بعد بدء محادثات فيينا مع إدارة الرئيس الأميركي بايدن في ما يتعلّق بالملف النووي الإيراني، بينما كانت نبرة لبيد أكثر حذرًا. بالإجمال، فإن الحكومة الحالية حاولت إعادة مكانة إسرائيل التقليدية في المشهد الأميركي دون الانحياز لطرف معين، وتحسين العلاقة مع اليهود في أميركا بعد التوتر الذي أصاب علاقتها معهم في عهد نتنياهو.

٢. مع ذلك، فشلت حكومة بينيت في تغيير موقف الولايات المتحدة من سياستها نحو توقيع اتفاق نووي مع إيران، فضلاً عن غياب تأثيرها على مضامين الاتفاق المرتقب بين الدول الكبرى وإيران.

٣. اتخذت الحكومة توجّهًا يعمل على تحسين علاقات إسرائيل مع دول الإقليم، لا سيّما مع الأردن، ومصر وتركيا. فضلاً عن تعزيز العلاقات مع الدول العربية التي وقعت على «اتفاقيات أبراهام».

لم تغير الحكومة الجديدة من خطابها العدائي تجاه المؤسسات الدولية الناقدة لها، فهاجمت بشدّة تقرير منظمة أمنستي الذي يصف إسرائيل بدولة أبارتهايد، وعادت إلى نمط العمل التقليدي في محاربة مظاهر «نزع الشرعية» عنها، فضلاً عن تبنّي الخطاب القديم الذي يصف كل مؤسسة ناقدة لإسرائيل وسياساتها تجاه الفلسطينيين بأنها «مُعادية للسامية».

الهوامش

١ يائير لبيد، «١٠٠ يوم على سياسة خارجية أخرى،» *هآرتس*، ١٩ أيلول ٢٠٢١، https://bit.ly/3wi4jNU.

٢ عاموس هرئيل، «خلال هجومه على نتنياهو، بينيت يشير إلى أن إسرائيل غير جاهزة للوضع الجديد مع إيران،» *هآرتس*، ١٥ تموز ٢٠٢١، ١+٤.

٣ يانيف كوفوفيتش، «غانتس: سنعمل مع الولايات المتحدة حتى نضمن أن يمنع الاتفاق مع إيران سباق تسلّح نووي في المنطقة،» *هآرتس*، ١١ نيسان ٢٠٢١، https://bit.ly/3ueb0Ok

٤ يوهانان ليس، «بينيت: سندافع عن أنفسنا، ولم نقيّد أيدينا من تأمين أمننا،» *هآرتس*، ١ تموز ٢٠٢١، ٤.

٥ أرييل كهانا، «بينيت: هناك فرصة لطرح استراتيجية جديدة على الأميركيين لكبح المشروع النووي،» *يسرائيل هيوم*، ٢٢ آب ٢٠٢١، https://bit.ly/3tnNsHz.

٦ إيتمار آيخنر، «بينيت وبايدن في تصريح مشترك: لن يكون لإيران سلاح نووي للأبد،» *يديعوت أحرونوت*، ٢٧ آب ٢٠٢١، https://bit.ly/3u9Pdr1.

٧ يوناتان ليس، «عشية لقائه بايدن، بينيت يصرح بأنه سيعرض خطة لوقف الإيرانيين،» *هآرتس*، ٢٣ آب ٢٠٢١، ٣.

٨ يوري يلون، «رئيس الموساد: «اتفاق سيئ لا يمكن تحمله، التزم بأنه لن يكون سلاح نووي للأبد»،» *يسرائيل هيوم*، ٢ كانون الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3toFwG6.

٩ ميخائيل هوزير طوف، «بينيت: لا مكان للقنصلية الأميركية التي تخدم الفلسطينيين في القدس،» *هآرتس*، ٦ تشرين الثاني ٢٠٢١، https://bit.ly/36guyto.

١٠ إيتمار آيخنر، «ميركل: إيران تراهن على الزمن من أجل تخصيب اليورانيوم،» *يديعوت أحرونوت*، ١١ تشرين الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/36B97Du.

١١ للاستزادة حول تفاصيل الصفقة، انظر/ي:

أساف أوني، «هل رفع سعر الغواصات هو فقط بداية؟ التحول المكلف في علاقة إسرائيل/ ألمانيا،» *غلوبوس*، ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٢، https://bit.ly/3JwNG1C.

وأيضًا: وليد حباس، «الصفقة الجديدة لشراء غواصات من ألمانيا.. ربما تكون الأخيرة،» *ملحق المشهد الإسرائيلي- مدار*، ٢٤ كانون الأول ٢٠٢٢، https://bit.ly/3N4NHiI

١٢ داني زكان وأساف أوني، «في نهاية الصراع الدبلوماسي، سيُسمح لإسرائيل بالانضمام إلى الكمومي للاتحاد الأوروبي،» *غلوبس*، ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3tnvWmT

١٣ المرجع السابق.

١٤ للاستزادة حول هذا الموضوع، انظر/ي:

موقع الكنيست، حفل التوقيع على انضمام إسرائيل لهورايزون أُقيم في وزارة الخارجية، *موقع الكنيست*، ٦ كانون الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3JodPmd.

١٥ أرييئل كهانا، «الوزير إليكن في أعقاب اللقاء بين بينيت وبوتين: تم الاتفاق على استمرار السياسة القائمة حول حرية العمل في سورية،» *يسرائيل هيوم*، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3wldzkC

١٦ سيرغي لافروف، «روسيا ملتزمة بأمن إسرائيل، والحل هو حلّ الدولتين،» *يديعوت أحرونوت*، ١٥ تشرين الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3ui7rHc.

١٧ للاستزادة حول هذا الموضوع، انظر/ي:

موقع الكنيست، فعالية نقل المساعدات الإنسانية إلى أوكرانيا، *موقع الكنيست*، ٤ آذار ٢٠٢٢، https://bit.ly/3MXTMxr.

١٨ للاستزادة انظر/ي: وزارة الخارجية، وزير الخارجية، يائير لبيد في تصريح خاص في أعقاب لقائه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكين في لاتفيا، موقع وزارة الخارجية، ٧ آذار ٢٠٢٢، https://bit.ly/3tq1Dw2

١٩ يوناتان ليس، «بينيت سافر سرًا للقاء بوتين في الكرملين وتحدث مع زيلينسكي، *هآرتس*، ٦ آذار ٢٠٢٢، ١.

٢٠ ميراف أرلوزوروف، «للأوكرانيين يوجد حقوق إنسان- فقط إذا كانت لهم فائدة لليهود،» *نا-ماركر*، ٤ آذار ٢٠٢٢، ١٤.

٢١ للاستزادة حول سياسة دخول المواطنين الأوكرانيين إلى إسرائيل، انظر/ي:

وزارة الخارجية، تعليمات وزارة الخارجية- سياسة دخول مواطنين من أوكرانيا إلى إسرائيل، *موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية*، ١٥ آذار ٢٠٢٢، https://bit.ly/3wl5ZWU

٢٢ للاستزادة، انظر/ي: جاليا لفيه وأساف أوريون، «تفعيل ميناء خليج حيفا: حسابات اقتصادية وأمنية،» *مجلة مبات عال*، معهد أبحاث الأمن القومي- جامعة تل أبيب، عدد ١٥١٦، ٢ أيلول ٢٠٢١، https://bit.ly/3IrOPJH

٢٣ أهود جونين، «فوائد جيو- استراتيجية لتفعيل الميناء الصيني في حيفا،» مركز *حيفا لأبحاث السياسة والاستراتيجية المائية*- جامعة حيفا، كانون الثاني ٢٠٢١.

٢٤ للاستزادة، انظر/ي:

دوبي بن جدلياهو، «المواجهة بين الصين والولايات المتحدة وصلت إلى الميناء الجديد في حيفا، ومن المتوقع أن تكون مستعرة،» *غلوبوس*، ٧ آب ٢٠١٩، https://bit.ly/3u9QXRf

٢٥ لبيد، «١٠٠ يوم على سياسة خارجية...»

٢٦ سمدار بيري، «المشكلة الأردنية لنتنياهو،» *يديعوت أحرونوت*،١٥ آذار ٢٠٢١، https://bit.ly/3qfQFqY.

٢٧ عاموس هرئيل، «في أعقاب الأزمة: نتنياهو يمتنع عن الموافقة لطلب أردني لتزويده بالماء من إسرائيل،» *هآرتس*، ٢٦ آذار ٢٠٢١، ١+٥.

٢٨ يوسي فيرتر، «نتنياهو هددني، سأحرك ضدك جيشي،» *هآرتس*، ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٢، ٣.

٢٩ المرجع السابق.

٣٠ يوناتان ليس، «إسرائيل لا تريد علاقة جمود مع تركيا، بل باردة،» *هآرتس*، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٢، ٤.

٣١ أريئيل كهانا، «الحكومة عقدت جلسة احتفالية في الجولان وصادقت على خطة لتطوير المنطقة،» *يسرائيل هيوم*، ٢٦ كانون الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3Ij6DGJ.

٣٢ انا بريسكي، «بينيت في جلسة الحكومة: هدفنا هو مضاعفة عدد المستوطنات في الجولان،» *معاريف*، ٢٦ كانون الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3nzY2Ic.

33 TOI STAFF, "Israel's trade with Arab states has surged since 2020 peace deals, data shows," *The Times of Israel*, 4 September 2021, https://bit.ly/3tnGx15.

34 Daniel Egel, Shira Efron, Linda Robinson, "Peace Dividend: Widening the Economic Growth and Development Benefits of the Abraham Accords," OBJECTIVE ANALYSIS. EFFECTIVE SOLUTIONS, March 2021, https://bit.ly/3tmPfN2.

٣٥ للاستزادة، انظر/ي: https://www.aapeaceinstitute.org/impact.

٣٦ يوئيل غوجنسكي وأودي ديكل، «عام على اتفاقيات أبراهام: المطلوب تجديد الإيقاع،» *مجلة مباط عال*، *معهد أبحاث الأمن القومي*– جامعة تل أبيب، عدد ١٥٠٨، ١٥ آب ٢٠٢١.

٣٧ دورون ماتسا، «الإدارة الأميركية تهدد الجدار الحديدي لاتفاقيات أبراهام،» مركز *بيغين السادات للدراسات الاستراتيجية*، ٢٥ تموز ٢٠٢١، https://bit.ly/3u7Gztj.

٣٨ موران زاغا، «عام بعد اتفاقيات أبراهام: رؤية العدو المشترك تتصدع،» مركز ميتفيم: *المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية*، ٢٢ أيلول ٢٠٢١، https://bit.ly/34SXUgO

٣٩ كاسنيا سبتبلوفا، «عام على اتفاقيات أبراهام: ماذا يمكن لإسرائيل أن تفعل بشكل مختلف؟» مركز ميتفيم: *المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية*، ٢١ آب ٢٠٢١، https://bit.ly/34TxjAf

٤٠ بيان وزارة الخارجية الإسرائيلية في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢، على موقع الخارجية الإسرائيلية: https://bit.ly/3u9sGe0.

٤١ غيوش أرنسون وأريك بندر، «تقرير أمنستي: «إسرائيل تمارس الأبارتهايد– حتى في حدود ٤٨»؛ لبيد: حجج وادّعاءات كاذبة»،» *معاريف*، ١ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/3qixk8z

٤٢ انظر/ي: تقرير أمنستي إنترناشنل، «صراع إسرائيل ضد الفلسطينيين نظرة إلى عقود الاضطهاد والهيمنة،» - Israel›s apartheid against Palestinians Amnesty International

٤٣ أرنسون وبندر، «تقرير أمنستي....»

٤٤ انظر/ي:

تقرير بتسيلم، «نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: إنه أبارتهايد،» https://www.btselem.org/hebrew/topic/apartheid.

٤٥ بنينا باروخ وأوري باري، تقرير أمنستي: بين الأبارتهايد ونزع حق وجود دولة إسرائيل،» *معهد أبحاث الأمن القومي*– جامعة تل أبيب، ٧ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/3JqCMxA

٤٦ للاستزادة حول المشروع انظر/ي موقع الجمعية– المشروع على الشبكة: https://bit.ly/3uaRaUn.

مُلحق: اتفاقيات وقعت بين إسرائيل ودول اتفاقيات أبراهام

١٢ كانون الثاني ٢٠٢١	اتفاق بين جامعة بار إيلان الإسرائيلية وجامعة جولف ميديكل الإماراتية لتبادل الطلاب.
١٧ كانون الثاني ٢٠٢١	البنك الوطني البحريني يوقع اتفاقيات تعاون مع بنك ليؤمي وبنك هبوعاليم الإسرائيليين.
٢١ كانون الثاني ٢٠٢١	شركة المياه الإسرائيلية (ماكوروت) توقّع اتفاقية مع سلطة المياه والكهرباء البحرينية لتزويد البحرين بتقنيات تحلية المياه.
٢٥ كانون الثاني ٢٠٢١	وزير الاستخبارات الإسرائيلي، إلي كوهين، يزور السودان ويوقّع اتفاقية مع الخرطوم لتبادل السفراء في وقت لاحق.
٢٤ كانون الثاني ٢٠٢١	إسرائيل تفتتح سفاراتها في الإمارات وتعيّن إيتان نائيه كأول سفير إسرائيلي فيها.
٢ شباط ٢٠٢١	مستشفى زليخة في الإمارات يوقّع اتفاقية مع Health Plus الإسرائيلية لتعزيز السياحة الصحية.
٢ شباط ٢٠٢١	الكلية الوطنية لإدارة الأعمال والإدارة في كازبلانكا المغربية توقّع اتفاقية مع جامعة تل أبيب للتعاون العلمي وتبادل الطلاب وخلق فرص العمل.
٣ شباط ٢٠٢١	نادي العين الإماراتي ونادي مكابي حيفا يوقّعان اتفاقية تفاهم للتعاون الرياضي.
١٤ شباط ٢٠٢١	وصول السفير الإماراتي إلى إسرائيل.
٢١ شباط ٢٠٢١	اتفاقية تعاون بين صندوق (بوتيك) استثمارات إسرائيلي (OBV) وبين شركة حمدان الشمسي الإماراتية (HAS) لتعزيز الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا.
آذار ٢٠٢١	اتفاقية بين وكالة تطوير الاستثمارات في دبي وبين رابطة الصانعين في إسرائيل لتطوير الاستثمارات عابرة الحدود بين البلدين.
١٢ آذار ٢٠٢١	الإمارات تعلن عن تخصيص صندوق بقيمة ١٠ مليارات دولار للاستثمار في إسرائيل في قطاعات مختلفة منها الطاقة، المياه، الفضاء، الصحة، الزراعة عالية التقنية.
١٣ آذار ٢٠٢١	اتحاد المشغّلين المغاربة يوقّع اتفاقية ومذكرة تفاهم مع اتحاد منظّمات المشغّلين ورجال الأعمال الإسرائيلية لتطوير العلاقات التجارية واتفاقيات رؤوس الأموال بين البلدين.
٢٦ آذار ٢٠٢١	١٨ سيناتورا من الحزبين الديمقراطي والجمهوري يوقّعون عريضة تقترح وضع خطة استراتيجية لتوسيع «اتفاقيات أبراهام».
٣٠ آذار ٢٠٢١	تعيين خالد يوسف الجلاهمة كأول سفير بحريني في إسرائيل.
٦ نيسان ٢٠٢١	الحكومة السودانية تلغي قانون مقاطعة إسرائيل الذي تم سنّه عام ١٩٥٨، وذلك بعد ثلاث أشهر على توقيع اتفاقية بين السودان والولايات المتحدة لإزالة السودان من قائمة داعمي الإرهاب ومنحها قرضا بقيمة مليار دولار لسداد ديونها.

٢ نيسان ٢٠٢١	الجمعية العامة للمشاريع المغربية (CGEM) توقّع اتفاقية مع شركة (IBEO) للتكنولوجيا الإسرائيلية.
١٩ نيسان ٢٠٢١	شركة أبو ظبي G42 توقّع اتفاقية مع شركة رفائيل للصناعات العسكرية الإسرائيلية لإقامة مشروع مشترك لتسويق تكنولوجيات المعلومات (AI and big data technologies)
٣٠ نيسان ٢٠٢١	الأرشيف الوطني الإماراتي يوقّع مذكرة تفاهم مع المكتبة الوطنية الإسرائيلية للتعاون الثقافي وتوثيق الموروث.
أيار ٢٠٢١	افتتاح مركز «اتفاقيات أبراهام» للسلام في الولايات المتحدة، وهو مركز (think tank) يعمل على تطوير هذه الاتفاقيات وتوسيعها.
٣١ أيار ٢٠٢١	إسرائيل والإمارات توقّعان اتفاقية ضرائب لمنع ازدواجية الضرائب وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين، وإقامة معارض مشتركة وتعاون في قطاعات اقتصادية متعدّدة.
٣٠ حزيران ٢٠٢١	وزارتا الخارجية الإماراتية والإسرائيلية توقّعان اتفاقية لتعزيز التعاون الاقتصادي.
٤ تموز ٢٠٢١	الإمارات تفتح سفارتها في إسرائيل.
٥ تموز ٢٠٢١	مجموعة SJM Group المقيمة في دبي توقّع على شراكة مع شركة INMED الإسرائيلية للتقنيات الصحية لتطوير منصّة رعاية المرضى بينهما.
١٤ تموز ٢٠٢١	منظمات الرياديين والمطورين الإسرائيلية (Start-Up Nation Central) توقع اتفاقية مع الإمارات لإشراكها في تطوير الأغذية الزراعية المعتمدة على التقنية العالية.
تموز ٢٠٢١	دائرة الصحة في أبو ظبي توقع اتفاقية مع مستشفى شيبا الإسرائيلي وشركة كلاليت للخدمات الطبية الإسرائيلية للتعاون في المجال الصحي.
١٥ تموز ٢٠٢١	أول طائرة تسافر مباشرة بين تل أبيب ومراكش، معلنةً افتتاح خطوط الطيران المباشرة بين البلدين.
٢٧ تموز ٢٠٢١	تجهيز مسوّدة اتفاق تعاون اقتصادي بين إسرائيل والبحرين وطرحها لمصادقة الحكومتين، ومتوقّع المصادقة عليها خلال أشهر، حيث من المتوقّع أن يصل التبادل التجاري بين البلدين إلى مئات ملايين الدولارات بما يشمل المعدات الطبية، التكنولوجيا الزراعية، السايبر، الطاقة وغيرها.
١١ آب ٢٠٢١	إسرائيل والمغرب توقّعان اتفاقية للتبادل الثقافي والرياضي بين البلدين.
١٢ آب ٢٠٢١	يائير لبيد في المغرب يفتتح مكتب الارتباط الإسرائيلي في الرباط، تحضيرًا لتبادل السفراء خلال أشهر قريبة. والمكتب يوفّر آلية للتعاون السياسي والثقافي والاقتصادي بين البلدين.

١٥ آب ٢٠٢١	الجامعة العبرية في القدس وجامعة بوليتكنيك محمد السادس في المغرب تقيمان اتفاقية تعاون أكاديمي للبحث المشترك وتبادل الطواقم التدريسية والطلاب.
٢٥ آب ٢٠٢١	شركة الصناعات الفضائية الإسرائيلية (IAEI) توقّع اتفاقية مع شركة «اتحاد» للهندسة في الإمارات لتحويل طائرات البوينغ إلى طائرات شحن.
٢ أيلول ٢٠٢١	شركة ديليك للتنقيب تبيع ٢٢٪ من أسهمها في بئر الغاز «تامار» إلى شركة «مبادلة» للبترول الإماراتية.
١٣ أيلول ٢٠٢١	بينيت في مصر لزيارة السيسي وتطوير التعاون بين البلدين.
١٧ أيلول ٢٠٢١	طواقم «إنقاذ» مشتركة بين إسرائيل والإمارات تتجه إلى أفغانستان في مهمة لـ «تخليص» نساء وأطفال عالقين في كابول بعد استيلاء طالبان عليها.
١٨ أيلول ٢٠٢١	سلطة المياه الإسرائيلية توقّع اتفاقية مع سلطة المياه والكهرباء البحرينية للعمل على تطوير موارد المياه.
٢٠ أيلول ٢٠٢١	جامعة بن غوريون في النقب وجامعة المغرب الدولية في الرباط تقيمان اتفاقية تعاون أكاديمي للبحث المشترك وتبادل الطواقم التدريسية والطلاب.
٢٩ أيلول ٢٠٢١	فتيات إسرائيليات وإماراتيات يتبرعنّ بكِلى في عمليات «منح أعضاء» متبادلة.
٣٠ أيلول ٢٠٢١	إسرائيل والبحرين توقّعان اتفاقية للتعاون الثقافي والرياضي.
٣٠ أيلول ٢٠٢١	زيارة لبيد مع وفد رفيع المستوى إلى البحرين.
١٢ تشرين الأول ٢٠٢١	مؤتمر ضمّ إسرائيل وممثلين عن ست دول عربية هي الأردن، مصر، السودان، البحرين، الإمارات، المغرب لتطوير علاقات التطبيع.
١٢ تشرين الأول ٢٠٢١	إسرائيل توقع اتفاقية مع الأردن لمضاعفة كمية المياه التي توردها إلى الأردن.
٩ تشرين الثاني ٢٠٢١	جامعة زايد في الإمارات وجامعة حيفا توقّعان اتفاقية للتبادل العلمي والأكاديمي.
١٤ تشرين الثاني ٢٠٢١	شركة أنظمة البيت (Elbit systems) للمقاولات العسكرية في إسرائيل توقع اتفاقية مع الإمارات لإقامة تعاون طويل المدى.
١٨ تشرين الثاني ٢٠٢١	شركة إيدج للتكنولوجيا التابعة لوزارة الدفاع الإماراتية توقّع مذكرة تفاهم مع الصناعات الجوية الإسرائيلية لتطوير سفن روبوتية.
١٥ تشرين الثاني ٢٠٢١	اجتماع بين وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية والإماراتية لتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادي شامل (CEPA) بين البلدين.

١٥ تشرين الثاني ٢٠٢١	شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية (IAI) توقع اتفاقية مع خطوط الطيران الإماراتية لتحويل طائرات البوينغ إلى طائرات شحن.
١٦ تشرين الثاني ٢٠٢١	إسرائيل والإمارات تبدآن مباحثات رسمية لإقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين.
١٧ تشرين الثاني ٢٠٢١	شركة SolconIGEL الإسرائيلية توقّع اتفاقية مع شركة CMETS Engineering Solutions الإماراتية، بموجبه تقوم الأخيرة ببيع أسهم، ومنتجات وخدمات الأولى في أبو ظبي.
٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢١	توقيع اتفاق إسرائيلي أردني إماراتي، هو الأضخم بين إسرائيل ودول المنطقة، بموجبه تورد الإمارات الطاقة لإسرائيل، التي ستقيم محطة تحلية مياه لتزويد الأردن بالماء.
٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢١	OurCrowd الإسرائيلية تصبح أول تجمّع رؤوس الأموال الهايتكية (VC) الإسرائيلية التي تقيم تعاوناً مع الإمارات بعد توقيع اتفاق شراكة.
٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢١	توقيع اتفاقية تعاون عسكري بين وزيري «الدفاع» الإسرائيلي والمغربي.
٨ كانون الأول ٢٠٢١	انطلاق «منتدى التعاون التجاري والاستثماري» في الإمارات برعاية جيرارد كوشنير، رئيس مجلس إدارة معهد «اتفاقيات أبراهام» للسلام.
٩ كانون الأول ٢٠٢١	لبيد يلتقي السيسي في مصر لبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.
١٣ كانون الأول ٢٠٢١	بينيت، أول رئيس وزراء إسرائيلي يزور الإمارات.
٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢	غانتس ونظيره البحريني يوقعان مذكّرة تفاهم للتعاون العسكري والأمني.
١٥ شباط ٢٠٢٢	لأول مرة في التاريخ، رئيس الوزراء الإسرائيلي يصل إلى البحرين ويلتقي مع ملكها.